خاصة تشبيها بالالهية بي الوجوبية لمدح الاربع تمسكا بصحة قسمة الوجود
الى الواجب والممكن وبالجزم بالمطلق مع التردد في المخصوصية وبالاتحاد
التقابل اعني الذات غلط من اشتباه العارض بالمعروض فان تلك
الاوجه لا تفيد الا اشتراك مفهوم الذات وصدقه على جميع الذوات
من غيره لا لدلالة على تماثل الذوات وتشاركها في الحقيقة فان قلت
كيف لم يلزم المتكلمين القايلين بتماثل وجود الواجب والممكن تركب
الواجب قلنا لان المتصف بالوجوب والمقتضي للوجوب هو الماهية المخالفة
لساير الماهيات والوجود زايد عليها ولان المماثلة ان اريد بها الاتحاد
في الحقيقة فظاهر وان اريد بها كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد
الاخر اي يصلح كل منهما لما يصلح له الاخر فلانه شيا من الموجودات
لا يسد مسده في شيء من الاوصاف فان اوصافه من العلم والقدرة
وغير ذلك اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما قال
في البداية ان العلم منا موجود وعرض ومحدث وجايز الوجود ومتجدد
في كل زمان والعلم الثابت لله تعالى موجود وصفة وقديم وواجب
الوجود ودايم من الازل الى الابد فلا يماثل علم الله تعالى علم الخلق
بوجه من الوجوه واما الصفة فلانه لو كان مثل في شيء من صفاته
لزم الحدوث لاحتياج كل من المتماثلين الى من يخصصه بالعارض
الذي يمتاز به عن مثله ولا يمكن لوجوب عموم قدرة الاله وشمولها
لكل ممكن كما ارادتان بفرض بينهما فيلزم الضعف احدهما بالعجز
ضرورة سواء اختلفا في التضاد وهو ظاهر او اتفقا لان الفعل
الواحد يستحيل انقسامه فلا يمكن ان يقع الا من احدهما فيلزم
عجز الاخر الذي لم يقع منه واذا عجز احدهما وجب عجز الاخر لتماثلهما
وذلك يوجب ان لا يوجد شيء من العالم والعيان يكذبه واعلم ان النظير
والقرين والكفو والشبه والشبيه والمثل بمعنى واحد ولما ذكر بعضهم
ان الشبه هو المماثل بوجه ما والشبيه بوجه اكيد والمماثل اخص
منهما عبر بنفي اعم لاستلزامه نفي الاخص تتمة اعلم ان قدماء
المعتزلة كالجبائي وابنه ابي هاشم ذهبوا الى ان المماثلة هي المشاركة
في اخص صفات النفس فمماثلة زيد لعمرو عندهم مشاركته اياه في
الناطقية فقط وذهب المحققون من الماتريدية الى ان المماثلة
هي الاشتراك في الصفات النفسية كالحيوانية والناطقية لزيد
وعمرو ومرادهم بالصفة النفسية كما قدمناه صفة ثبوتية يدل
الوصف بها على نفس الذات دون معنى زايد عليها ككون الجوهر
جوهرا او ذاتا وشيئا وموجودا ويقابلها المعنوية وهي صفة

ثبوتية

ثبوتية دالة على معنى زايد على الذات ككون الجوهر حادثا ومتحيزا وقابلا
للاعراض ومن لوازم الاشتراك في الصفات النفسية امران احدهما
الاشتراك فيما يجب ويمتنع ويجوز وثانيهما ان يسد كل منهما مسد
الاخر وينوب الاخر مناب به نفي ههنا بناء المثلان موجودان يشتركان
فيما يجب ويجوز ويمتنع وموجودان يسد كل منهما مسد الاخر والمتماثلان
ان يشتركا في الصفات النفسية لكن لا بد من اختلافهما بجهة اخرى
ليتحقق التعدد والتمايز فيصح التماثل وينسب الى الشيخ انه
يشترط في التماثل التساوي من كل وجه واعترض بانه لا تعدد
حينئذ فلا تماثل وبان اهل اللغة مطبقون على صحة قولنا زيد
مثل عمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده وان اختلفا
في كثير من الاوصاف ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة
مثلا بمثل واراد الاستواء في الكيل دون الوزن وعدد الحبات واوصافها
والجواب ان المراد التساوي في الجهة التي بها التماثل فيما
حتى ان زيدا وعمرا لو اشتركا في الفقه وكان بينهما مساواة فيه لكن
بحيث ينوب احدهما مناب الاخر صح القول بانهما مثلان في التفقه
والا فلا لطيفة هل يشترط في المتخالفين والمتماثلين
التغاير كما نقله الامدي عن بعض الاصحاب او لا يشترط كما هو مذهب
القاضي في التخالف قال السعد في التماثل اولى ويبنى على هذا
الاختلاف صحة اطلاق التخالف والتماثل على صفاته تعالى
وعدمها فعلى الاول لا وعلى الثاني نعم خاتمة المثلان
العرضان يمتنع اجتماعهما في محل واحد خلافا للمعتزلة لنا ان
العرضين اذا اشتركا في الماهية والصفات النفسية لم يعقل
بينهما تمايز الا بحسب المحل لان قيامهما به ووجودهما يمنع لوجوده
فاذا اتحد الماهية وما يتبعه الهوية انتفت الاثنينية ورد
بالمنع لجواز ان يختص كل بعوارض مستندة الى اسباب متغايرة
وهذا يمنع ما ذكر في المحصل من ان نسبة العوارض الى كل منهما
على السوية فلا يعرض لاحدهما خاصة بل لكل منهما وحينئذ لا يبقى
الامتياز البتة ويلزم الاتحاد واما الاعتراض عليه بان عدم
الامتياز لا يدل على الاتحاد بل غايته عدم العلم بالاثنينية
فليس بشيء لان ما ذكر على تقدير تمامه يفيد عدم الامتياز في نفس
الامر لا عند العقل فقط وقد يستدل بانه لو جاز اجتماع المثلين
لجاز لمن له علم نظري بشيء ان ينظر ليحصل العلم به اذ لا مانع سوى
امتناع اجتماع المثلين وبانه لو جاز لما حصل القطع باتحاد شيء من

Copyright @ King Saud University